

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة ميداووشن

شرعية قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني

(دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد الطالبة :

هدى سعود السبيعي

الرقم الجامعي ()

إشراف :

العام الدراسي : ٢٠٢٥ م

شهدت السنوات الأخيرة طفرة نوعية في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث انتقلت النماذج من مستوى تحليل البيانات والتنبؤ بها إلى مستوى إنتاج نصوص وصور وأصوات ومواد متعددة الوسائط بدرجة تشابه عالية مع الإبداع البشري، كما هو الحال في نماذج المحادثة التوليدية ونماذج الصور العميقة (deepfakes) وغيرها. هذا التحول لم يعد محصوراً في المجالات التقنية أو التجارية، بل امتد إلى مرفق القضاء والعملية الإثباتية؛ إذ باتت مخرجات الذكاء الاصطناعي تُستخدم في إعداد المستندات، وصياغة المذكرات، وتحليل العقود، بل وفي إنتاج أو معالجة مواد قد تُقدّم بوصفها دليلاً في الدعاوى المدنية، سواء على شكل تقارير خبرة أو محتوى مرئي أو سجلات تحليلية (Grimm et al., 2021؛ Mason and Seng, 2021). أمام هذا الواقع، تبرز إشكالية جوهرية مفادها: كيف يمكن للمنظومة القانونية التقليدية في مجال الإثبات المدني أن تستوعب دليلاً مَصْدَره خوارزمية توليدية لا تخلو من احتمالات التحيز والهلوسة والتلاعب؟

وقد بدأت عدد من التشريعات الوطنية في إعادة صياغة قواعد الإثبات لاستيعاب الأدلة الرقمية والإلكترونية بصورة عامة، مثل نظام الإثبات السعودي لعام ٢٠٢١ الذي أقر حجية المستندات الإلكترونية والبيانات الرقمية بشروط معيّنة تتعلق بسلامة الوسيط وموثوقية التقنية (المملكة العربية السعودية، ٢٠٢١)، وقانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٢٢ الذي توسّع في تنظيم الدليل الرقمي والتوقيع الإلكتروني ووسائل تقنية المعلومات (الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢). غير أن هذه التنظيمات، رغم تطورها، لا تزال في معظمها منصّبة على «الأدلة الإلكترونية» بالمعنى التقليدي (رسائل، توقيعات، سجلات نظامية)، ولا تميّز بوضوح بين الأدلة التي تُنتجها أنظمة معلوماتية حتمية وبين الأدلة التي «تولّدها» نماذج ذكاء اصطناعي تعمل على أساس احتمالي ولا يمكن التنبؤ بمخرجاتها بدقة كاملة (العزاوي، ٢٠٢٠؛ الديب وأمين، ٢٠٢٤).

في المقابل، تنبّهت الأدبيات المقارنة إلى خطورة الاعتماد غير النقدي على مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات؛ إذ أشارت دراسات حديثة إلى أن قبول هذه المخرجات كدليل أمام القضاء يتطلب إعادة فحص معايير الأصالة (authenticity) والموثوقية (reliability) وإمكانية الفحص الخبروي والقابلية للاختبار، مع ضرورة الالتفات إلى مخاطر «الهلوسة» (hallucination) والتلاعب بالصور والأصوات في سياق الديب فيك (Fan, 2025؛ Grimm et al., 2021)؛

(Rwetembula, 2024). كما صدرت إرشادات عملية من منظمات دولية وهيئات قضائية مثل اليونسكو والمركز الوطني لمحاكم الولايات المتحدة (NCSC) حول كيفية تقييم الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي، والتعامل مع سلاسل التوليد (generation chains) وسجلات النموذج (model logs) بوصفها عناصر حاسمة في التحقق من سلامة الدليل (UNESCO, 2023؛ NCSC, 2025). ومع ذلك، يظل النقاش العربي في هذا المجال في بداياته، وتغلب عليه المعالجة العامة للأدلة الإلكترونية دون تفصيل كافٍ لخصوصية الأدلة التوليدية (الديب وأمين، ٢٠٢٤؛ بورويحية، ٢٠٢٥).

من هنا تنبع الحاجة إلى دراسة بحثية تحليلية مقارنة تُعنى بـ «شرعية قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني»، من خلال اختبار مدى انطباق شروط الحجية التقليدية على هذا النوع الجديد من الأدلة، واستكشاف قابليات الطعن فيها في ضوء احتمالات التلاعب والهلوسة، وذلك عبر مقارنة بين الإطار الوطني والقواعد المقارنة، وصولاً إلى اقتراح إطار عملي يوازن بين الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي وحماية ضمانات العدالة الإجرائية وحقوق الخصوم (Orji, 2024؛ Bickford, 2025؛ Mason and Seng, 2021).

مشكلة الدراسة :

تتلخّص مشكلة الدراسة في أن تطوّر الذكاء الاصطناعي التوليدي أفرز نوعاً جديداً من الأدلة في الدعاوى المدنية، يتمثّل في مخرجات نصية أو بصرية أو سمعية أو تحليلات آلية تُنتجها أو «تصوغها» نظم ذكية، في حين أن قواعد الإثبات القائمة صيغت أساساً على افتراض أن الدليل إما أن يكون صادراً عن شخص طبيعي، أو عن نظام تقني ذي سلوك حتمي يمكن التحقق من سلامته بشكل تقليدي. هذا التباين يثير تساؤلات حول مدى «شرعية» قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني، وما إذا كانت تستوفي شروط الحجية من حيث الأصالة والموثوقية وإمكان الفحص، وكيف يمكن للطرف الخصم أن يمارس حقه في الطعن فيها في ضوء تعقيد سلاسل التوليد وسجلات النماذج ومخاطر التحيز والهلوسة.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أيّ مدى تُعتبر أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي مستوفية لشروط الحجية في الإثبات المدني في النظام الوطني محل الدراسة، وما أوجه التقارب والاختلاف مع القواعد المقارنة في معايير قبول هذه الأدلة وقابليات الطعن فيها؟

أهمية الدراسة :

1. الأهمية العلمية :

- تسهم في إثراء حقل فقه الإثبات من خلال تناول نوع جديد من الأدلة هو الدليل المولّد بالذكاء الاصطناعي التوليدي، والتمييز بينه وبين الأدلة الإلكترونية التقليدية.
- تقدّم معالجة نظرية متعمقة لمفهوم حجية الدليل المولّد آليًا، وشروط قبوله في الدعاوى المدنية، في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة.
- تساعد في بناء إطار مفاهيمي يربط بين تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وبين بنية قواعد الإثبات المدنية وضمانات الخصوم.
- تفتح آفاقًا بحثية جديدة أمام الباحثين في القانون والتقنية، من خلال طرح أسئلة جديدة حول الأصالة، والموثوقية، والشفافية، وقابلية التتبع في الأدلة التوليديّة.

2. الأهمية العملية :

- تزوّد القضاة بمعايير وضوابط واضحة يمكن الاسترشاد بها عند قبول أو استبعاد أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الدعاوى المدنية.
- تمكّن المحامين والخصوم من فهم كيفية بناء حججهم القانونية عند تقديم دليل مولّد آليًا أو الطعن فيه من حيث سلامته التقنية أو موثوقيته.
- تفيد الخبراء الفنيين في تحديد نوع المعلومات التقنية وسجلات النماذج وسلاسل التوليد المطلوب توفيرها لدعم حجية الدليل أو التشكيك فيه.
- تقدّم توصيات يمكن أن تسهم في تطوير التشريعات واللوائح المتعلقة بالأدلة الرقمية والإثبات المدني، بما يواكب التحول نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في المعاملات والنزاعات.

أهداف الدراسة :

- توضيح مفهوم أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي وبيان خصائصها الفنية والقانونية في سياق الإثبات المدني.
- تحليل شروط الحجية في الإثبات المدني كما تقررها القواعد النظامية والفقهية، وربطها بطبيعة الأدلة المولّدة آليًا.

- الكشف عن أهم الإشكالات العملية التي يثيرها الاعتماد على الأدلة التوليدية، مثل مخاطر التلاعب والهلوسة وصعوبة التحقق الفني.
- إجراء مقارنة بين الإطار الوطني وبعض الأطر القانونية المقارنة في مجال قبول الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي وقابليات الطعن فيها.
- اقتراح إطار عملي لضوابط قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني، يوازن بين الاستفادة من التقنية والحفاظ على ضمانات العدالة.

أسئلة الدراسة :

- ما المقصود بأدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في مجال الإثبات المدني، وما أبرز خصائصها القانونية والفنية؟
- ما هي الشروط العامة لحجية الدليل في الإثبات المدني، وكيف طُبِّقت على الأدلة الإلكترونية والرقمية بشكل عام؟
- إلى أي مدى تنطبق هذه الشروط على الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، في ضوء خصائصها الاحتمالية والإجرائية؟
- ما أبرز المعالجات والقواعد التي تبنتها بعض النظم القانونية المقارنة تجاه قبول الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي وقابليات الطعن فيها؟
- ما الإطار المقترح لضبط قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني، وما المعايير التي يمكن اعتمادها لتقوية حجيتها أو الإطاحة بها؟

فرضيات الدراسة :

1. الفرضية الرئيسية :

- توجد علاقة ارتباطية بين توافر معايير الشفافية وقابلية التتبع والموثوقية في أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي وبين قبول مخرجاتها كأدلة ذات حجية في الإثبات المدني.

2. فرضيات فرعية :

- كلما انخفض مستوى الشفافية وإمكان التتبع في سلاسل التوليد وسجلات النماذج، زادت قابلية الدليل المولّد للطعن وقلّ وزنه في تقدير القاضي.

- تتفق الأنظمة القانونية في الجملة على ضرورة توافر حد أدنى من الأصالة وسلامة الوسيط التقني لقبول الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي، مع اختلاف في درجة التفصيل والتنظيم.
- يمكن من خلال الجمع بين التجربة الوطنية والتجارب المقارنة بناء إطار عملي متكامل يحدّد ضوابط قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني، ويساعد في الحد من مخاطر التلاعب والهلوسة.

مصطلحات الدراسة :

١. الذكاء الاصطناعي التوليدي : هو نظام حاسوبي يعتمد على نماذج تعلم آلي متقدمة قادرة على توليد محتوى جديد (نصوص، صور، أصوات، أكواد، أو غيرها) بالاستناد إلى بيانات تدريبية واسعة، وباستخدام خوارزميات احتمالية (UNESCO, 2023؛ Fan, 2025).
٢. أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي : هي كل مخرجات أو منتجات رقمية تُنشئها أو تُعيد تشكيلها أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويحتج بها أمام القضاء المدني لإثبات واقعة قانونية أو نفيا، سواء في صورة مستندات، أو صور، أو مقاطع صوتية/مرئية، أو تقارير تحليلية، أو سجلات رقمية (Grimm et al., 2021؛ Mason and Seng, 2021).
٣. الحجية في الإثبات المدني: هي القدرة القانونية للدليل على إقناع القاضي بصحة الواقعة المدعى بها، وفقاً لشروط القبول والوزن التي يحددها القانون أو الفقه والقضاء (عبد الغفار، ٢٠٢٣؛ العزاوي، ٢٠٢٠).
٤. سجلات النموذج وسلاسل التوليد : يقصد بها البيانات التقنية التي تؤثّق خطوات معالجة المدخلات داخل نموذج الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التواريخ، والإصدارات، والإعدادات، ودرجات الاحتمال، والعمليات الوسيطة التي أدت إلى المخرجات النهائية (NCSC, 2025؛ Fan, 2025).
٥. الهلوسة في الذكاء الاصطناعي : هي ميل بعض نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى إنتاج مخرجات تبدو صحيحة شكلياً لكنها تفتقر إلى أساس واقعي أو قانوني دقيق، نتيجة لطبيعة التوليد الاحتمالي أو لقيود البيانات والتدريب (UNESCO, 2023؛ Bickford, 2025).

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقراء النصوص القانونية والفقهية والقضائية ذات الصلة بالإثبات المدني والأدلة الرقمية، مع استخدام المنهج المقارن لمقارنة النظام الوطني ببعض الأنظمة المقارنة التي شهدت نقاشاً متقدماً حول الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي (مثل الولايات المتحدة وبعض الأنظمة الأنجلوسكسونية، إضافة إلى تجارب أفريقية ناشئة. وتعتمد الدراسة على مصادر عدّة، أبرزها:

- النصوص النظامية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بنظام الإثبات والأدلة الإلكترونية.
- الأحكام القضائية والقرارات التوجيهية والأدلة الإجرائية – قدر توافرها – حول الأدلة الرقمية.
- الأدبيات الفقهية العربية والأجنبية في مجال الإثبات والأدلة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي.
- التقارير والإرشادات الدولية الصادرة عن منظمات مثل اليونسكو والمركز الوطني لمحاكم الولايات المتحدة وغيرها بشأن الذكاء الاصطناعي والأدلة الرقمية .

تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي واستخداماته في مجال الإثبات المدني

شهد الذكاء الاصطناعي التوليدي خلال العقدین الأخيرین تحوّلاً جذريّاً؛ إذ انتقل من نماذج بسيطة لتوليد النصوص القصيرة أو الصور البدائية إلى نماذج عميقة بالغة التعقيد قادرة على إنتاج نصوص مطوّلة وصور عالية الدقة وملفات صوتية ومرئية تكاد تطابق الواقع، مستنداً إلى تطور تقنيات التعلّم العميق والشبكات العصبية التوليدية ثم نماذج "المحوّل" (Transformers) التي تقف خلف النماذج اللغوية الضخمة المعاصرة (Fan, 2025؛ Mason and Seng, 2021). وقد أتاح هذا التطور للنماذج اللغوية والمرئية أن تتعلّم من كمّ هائل من البيانات وأن تولّد محتوى جديداً متماسكاً من حيث اللغة والأسلوب والسياق، مع بروز تطبيقات مثل النصوص القانونية المولدة آلياً، وتقارير التحليل التلقائي، وكذلك الصور والفيديوهات الزائفة العميقة (deepfakes) التي تطرح تحديات خاصة في مجال الأصالة والموثوقية (Rwetembula, 2024؛ Grimm et al., 2021).

وقد انعكس هذا التقدّم التقني بصورة مباشرة على مجال الإثبات المدني؛ إذ بدأت مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي تظهر في المنازعات المدنية بوجوه متعدّدة. فمن جهة أولى، أصبحت هذه النماذج أداة مساعدة للمحامين والخبراء في إعداد المذكرات والتقارير الفنية، وتحليل العقود،

واستخلاص الأنماط من كمّ كبير من المستندات، بما يعزّز كفاءة العمل القانوني ويزيد من قدرة الأطراف على تنظيم وقائعهم وحججهم (Fan, 2025؛ Grimm et al., 2021).

ومن جهة ثانية، ظهرت أدلة جديدة تتمثل في محتوى توليدي بحث: نصوص ورسائل وتقارير تم إنشاؤها بواسطة النظم الذكية، أو صور وتسجيلات رقمية تُقدّم لإثبات وقائع معينة، إضافة إلى سجلات رقمية تؤثّق كيفية معالجة النظام للمدخلات، مثل سجلات النموذج وسلاسل التوليد، وهي عناصر أصبحت محلّ نقاش في أدبيات الذكاء الاصطناعي أمام القضاء (UNESCO, 2023؛ NCSC, 2025).

وفي المقابل، برزت مخاطر إساءة استخدام هذه التقنيات من خلال إنشاء محتوى زائف يبدو واقعياً للغاية واستخدامه في تلفيق أدلة أو الضغط أثناء التفاوض أو التشهير، مما يضع القضاء المدني أمام تحدٍّ مزدوج: الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تعزيز اكتشاف الحقيقة وتنظيم المعرفة، مع وضع ضوابط دقيقة لقبول مخرجاته كدليل، والتحقق من سلامتها التقنية، والتمييز بين الحالات التي يجب فيها قبول الدليل أو الحد من وزنه أو استبعاده عند ثبوت احتمال التلاعب أو الهلوسة أو صعوبة التحقق من مصدر المحتوى وطريقة توليده (Bickford, 2025؛ UNESCO, 2023؛ Libonati, 2025).

هيكل الدراسة (تقسيم الفصول) :

يمكن تنظيم الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ومفاهيمها الأساسية

يتضمن: المقدمة، مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، أسئلتها وفرضياتها، مصطلحاتها، منهجيتها، مع عرض موجز لتطور الذكاء الاصطناعي التوليدي واستخداماته في مجال الإثبات المدني. وهيكلها العام

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والقانوني لأدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي التوليدي وطبيعة أدلته

- المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي وتطوره التاريخي
- المطلب الثاني: أنواع مخرجات الذكاء الاصطناعي التوليدي وأشكال الأدلة المولّدة
- المطلب الثالث: التكييف القانوني لأدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي وتمييزها عن الأدلة الإلكترونية التقليدية

المبحث الثاني: حجية الأدلة في الإثبات المدني وموقع الأدلة التوليدية منها

- **المطلب الأول:** الشروط العامة لحجية الدليل في الإثبات المدني
- **المطلب الثاني:** حجية الأدلة الإلكترونية والرقمية في النظم القانونية الحديثة
- **المطلب الثالث:** موقع أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن منظومة الأدلة المدنية

المبحث الثالث: التنظيم النظامي/القانوني الوطني لأدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي

- **المطلب الأول:** الأحكام العامة لنظام الإثبات والأدلة الإلكترونية في النظام الوطني محل الدراسة

- **المطلب الثاني:** مدى قابلية النصوص الحالية لاستيعاب الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي
- **المطلب الثالث:** التطبيقات القضائية والاتجاهات العملية ذات الصلة (إن وُجدت)

الفصل الثالث: المعايير المقارنة لقبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي وقابليات الطعن فيها

المبحث الأول: المعالجة التشريعية والفقهية لأدلة الذكاء الاصطناعي في الأنظمة المقارنة

- **المطلب الأول:** اتجاهات أنظمة القانون الأنجلوسكسوني في قبول الأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي

- **المطلب الثاني:** اتجاهات بعض أنظمة القانون اللاتيني/القاري في تنظيم الأدلة التوليدية
- **المطلب الثالث:** إسهامات المنظمات والهيئات الدولية في وضع معايير للأدلة المولدة بالذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: معايير قبول وتقييم أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في القواعد المقارنة

- **المطلب الأول:** معيار الأصالة والإسناد في الأدلة المولدة آلياً
- **المطلب الثاني:** معيار الموثوقية الفنية والشفافية وقابلية التتبع
- **المطلب الثالث:** معيار إمكانية الفحص الخبروي والتفسير أمام القضاء المدني

المبحث الثالث: وسائل وقابليات الطعن في أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي

- **المطلب الأول:** الطعن في مصدر الدليل وسلسلة الحيازة الرقمية (Chain of Custody)
- **المطلب الثاني:** الطعن في سلامة النظام والنموذج وسجلات التوليد والبيانات التدريبية
- **المطلب الثالث:** تقدير القاضي لوزن الدليل المولّد عند تعارضه مع أدلة أخرى أو قيام شك

تقني

الفصل الرابع: إطار مقترح لضبط قبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي في الإثبات المدني

المبحث الأول: الأسس والمبادئ الحاكمة لقبول أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي

- **المطلب الأول:** المبادئ العامة الحاكمة للإثبات المدني في البيئة الرقمية
- **المطلب الثاني:** ضوابط التعامل مع مخاطر الهلوسة والتلاعب والـ Deepfake في الأدلة التوليدية

- **المطلب الثالث:** حدود مسؤولية الخصوم والقاضي والخبراء عن التحقق من الأدلة المولدة

المبحث الثاني: نموذج مقترح لاختبار حجية أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي

- **المطلب الأول:** مراحل التحقق الشكلية والتقنية لقبول الدليل التوليدي (Admissibility Test)
- **المطلب الثاني:** معايير تقدير القوة الإثباتية للأدلة التوليدية ووزنها النسبي بين الأدلة الأخرى
- **المطلب الثالث:** ضوابط ترجيح الأدلة عند تعارض الدليل المولّد مع الأدلة التقليدية أو الرقمية الأخرى

المبحث الثالث: التوصيات التشريعية والعملية لتقنين وضبط أدلة الذكاء الاصطناعي التوليدي

- **المطلب الأول:** توصيات موجّهة للمشروع لتطوير نصوص نظام الإثبات واللوائح التنفيذية
- **المطلب الثاني:** توصيات موجّهة للسلطة القضائية بشأن الأدلة الإجرائية والتدريب القضائي المتخصص

- **المطلب الثالث:** توصيات موجّهة للمحامين والخبراء ومطوّري الأنظمة الذكية في إعداد وتقديم واختبار الأدلة المولدة

- **الخاتمة:** وتشتمل على أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، والتوصيات العملية المقترحة، ومقترحات لدراسات مستقبلية.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية :

١. المملكة العربية السعودية (2021) نظام الإثبات، المرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦هـ، جريدة أم القرى، العدد ٤٨٩٠، الرياض.
٢. الإمارات العربية المتحدة (2022) مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٧٣٧، أبوظبي.
٣. العزاوي، س.ع.ع. بدون تاريخ (حجية الأدلة الإلكترونية في الإثبات المدني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.
٤. عبدالغفار، أ.م. بدون تاريخ (الموسوعة الحديثة في الإثبات المدني: دراسة تأصيلية تطبيقية في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، مجلدات متعددة، المؤلف ناشراً.
٥. الديب، أ.، وأمين، د. إ' (2024). انعكاسات الذكاء الاصطناعي على قواعد الإثبات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ١٤ (عدد خاص، إبريل)، ص ص. ١٠٢٩-١١٠٠، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
٦. بلال، ف.ع.ح.أ (2023). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، الدوحة. كما نُشرت في صيغة كتاب (٢٠٢٤)، دبي: دار النهضة العلمية للنشر والتوزيع.
٧. السيدة، ن.ع' (2025). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية والشرعية، ٢٢(1)، ص ص. (الترقيم داخل العدد).
٨. لفتيني، ج.، والناصري، ن' (2025). قوة الدليل الإلكتروني في الإثبات في المجال المدني، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٢٥، العدد ١٥، ص ص. ١٢٧-١٤٠، المؤسسة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، الرباط.
٩. الجلعود، أ.ب.ع (2024). أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الرياض: الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء).

1. Grimm, P. W., Grossman, M. R. and Cormack, G. V. (2021) 'Artificial Intelligence as Evidence', *Northwestern Journal of Technology and Intellectual Property*, 19(1), pp. 9–106.
2. Mason, S. and Seng, D. (eds.) (2021) *Electronic Evidence and Electronic Signatures*. 5th edn. London: University of London Press (Institute of Advanced Legal Studies).
3. Murdoch, S. J., Seng, D., Schafer, B. and Mason, S. (2021) 'The sources and characteristics of electronic evidence and artificial intelligence', in Mason, S. and Seng, D. (eds.) *Electronic Evidence and Electronic Signatures*. 5th edn. London: University of London Press.
4. Fan, M. D. (2025) 'AI-Enhanced Evidence', *Boston University Law Review* (forthcoming). (Pre-production draft available عبر SSRN).
5. Bickford, J. (2025) 'AI Is Coming, But the Rules Aren't Ready', *Georgetown Law Technology Review* (online article, January 2025).
6. UNESCO (2023) *How to Determine the Admissibility of AI-Generated Evidence in Courts?* Paris: UNESCO (News/Policy piece, 21–26 July 2023).
7. TRI/NCSC AI Policy Consortium for Law & Courts (2025) *AI-generated Evidence: A Guide for Judges*. Williamsburg, VA: National Center for State Courts.